العلاقة بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك

نسرين محمود الكركي*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى كشف العلاقة بين الصراعات الزوجية، والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك، و بيان أشكال الإساءة (الجسدية والنفسية والجنسية والإهمال) التي تعرض لها الأطفال في محافظة الكرك. وتحديد الجناة في العنف ضد الأطفال لدى الأسر المعنفة في محافظة الكرك. كما هدفت لكشف العلاقة بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك، وبيان العلاقة في أساليب حل الصراعات الزوجية بين الزوج والزوجة (من وجهة نظر الزوجة).تكونت عينة الدراسة من ربات الأسر التي تكون منها المجتمع وقد تم اخذ الأسر ذات العناوين الثابتة للإصابات في الفترة (2004-2003) وكانت مكونة من (57) حالة. توزعت العينة على المناطق التالية: الكرك، والمزار، والشهابية، والمرج، والقصر، والثنية، والعراق، والوسية، وسمرا، وأبو حمور، وبذان، والغور، وأدر، وأمرع. وقد تم التوصل إلى(46) أسرة فقط وقد تم إجراء الدراسة عليهم.

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثرية العينة تعرضوا للعنف في الصغر وشاهدوه في أسرهم، وأن أكثر العينة تعنيفاً للأطفال هو الأب وأكثر أنماط العنف انتشار العنف النفسي وأن الذكور أكثر عرضة للعنف الجسدي والنفسي والجنسي والإناث أكثر عرضة للعنف العاطفي والصحي والاقتصادي . وكلما زاد عمر الزوجين عند الزواج ومدة الزواج قل العنف. كما تبين وجود علاقة بين مشاهدة العنف في الأسرة، والتعرض للعنف، والعنف ضد الأطفال. وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال.

The Relationship between Marital Conflict Resolution and Child Abuse in Kurk

Nesreen Al- Kurki

Abstract

This study aims at exploring the relationship between each of the following variables: marital conflicts, mother-exposure to violence, mother-witnessing violence during childhood, social demographic variables, and all types of violence against children in Al-Karak city. Also it aims at describing the major types of child abuse in Al-karak governorate. And to determine perpetrators in child abuse crimes.

A sample consisted of (57cases was taken as official child abuse case. A special questionnaire was developed as a research tool for this study, which was composed of demographic variables,; violence against child scale;. And Marital conflict scale. In additional to some other relevant variables such as child exposure to violence and child witnessing violence during childhood.

Findings of the present study showed most of the subjects were exposed to violence; witnessing violence during childhood, and experiencing violence in last (12) month. A significant relationship was found between exposure to violence; witnessing violence during childhood, and experiencing violence in last (12) month. A significant relationship was found between marital conflict tactics and violence against children.

المقدمة:

تعد ظاهرة الإساءة للطفل من المشكلات الاجتماعية القديمة؛ حيث إن أول جريمة حصلت، تلك التي وقعت بين قابيل وهابيل؛ حيث قام أحدهما وهو قابيل بقتل شقيقه هابيل؛ حيث قال الله تعالى ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾المائدة، آية 29

ولقد مارس العرب قبل الإسلام وأد البنات فكان منتشراً أيضاً وهذه الأمور جميعها لاقت رفضاً تاماً في الديانة الإسلامية والتي حرّمت كل هذه التصرفات، ولقد جاء في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ القرآن الكريم، الإسراء، آية 31".

وفي الأردن تمت محاربة هذه المشكلة على كافة المستويات؛ حيث أشار المرحوم الملك الحسين بن طلال إلى خطورة هذه المشكلة، ولقد جاء هذا الالتزام من أعلى المستويات السياسية حيث أكد الملك عبد الله الثاني على ضرورة معالجة هذه الظاهرة وفق أسلوب يراعي حقوق المرأة والطفل؛ حيث أصبحنا نشهد بعض الظواهر التي تسبب المعانة للمرأة، أو انتهاك بعض حقوقها الأساسية، ولذا نتطلع إلى تعديل التشريعات التي تنقص من حقوقها أو توقع الظلم عليها. وتوفير التسهيلات التي تعينها على أداء دور الشريك في العلم والبناء دون تمييز أو محاباة، كما أن الطفولة بحاجة إلى رعاية خاصة،تحميها من العنف والتشرد والاستغلال، وتوفر لها النمو الطبيعي المتوازن داخل الأسرة وفي المجتمع ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. (البداينة، 2004) ولقد قامت الأردن بخطوات عملية في اتجاه حماية الأطفال من العنف فصادقت على الإعلانات والاتفاقيات المعاهدات الدولية ذات العلاقة مثل (CRC; BPFA; DAW; UNCRC; CERAW) (UDHr; ICCPR,)، وتم تأسيس إدارة حماية الأسرة والتي انتشرت في غالبية محافظات الأردن ثم جاء تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة كمظلة لعمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال الأسرة عامة .

وقد أظهرت النتائج الأولية لدراسة واقع العنف العائلي في المجتمع الأردني أن (45%) من الزوجات في المجتمع الأردني قد تعرضن لشكل من أشكال العنف العائلي، وأن (46%) قد تعرضن للعنف في الصغر، و(57%) قد شاهدن عنف عائلي في مرحلة الطفولة (البداينة،2004). أما فيما يتعلق بقضايا العنف، فيُظهر الجدول رقم (2) حجم قضايا العنف داخل العائلة، والصادرة عن إدارة حماية العائلة للأعوام (2002-1998)؛ حيث تبين أن هناك زيادة عامة في قضايا العنف داخل العائلة تجاوزت عام (2002) الضعفين عما كانت علية عام (1998).

الجدول رقم (1)

حجم قضايا العنف داخل العائلة للأعوام (1998-2002)

شكل العنف/ السنة	1998	1999	2000	2001	2002
العنف الجسدي	63	29	34	35	46
العنف الجنسي	174	261	329	295	398
أخرى	5	12	11	18	10
المجموع	242	203	473	843	454

المصدر:إدارة حماية الأسرة موثق في (البداينة، 2004)

وعلى مستوى الإحصاء الرسمي، أظهرت إحصاءات مكتب الخدمة الاجتماعية للفترة (2000- 2002) أن الإناث هن أكثر الأفراد تعرضًا للعنف العائلي، فمن بين (797) حالة تعرضت للعنف الجسدي كان منها (404) حالة من الإناث، ومن بين (441) حالة تعرضت للعنف النفسي كان منها (238) حالة من الإناث، ومن بين (288) حالة تعرضت للعنف الجنسي كان منها(177) أنثى، وقد بلغت حالات العنف الأسري في عام (1998) (39) حالة. وفي عام (1999) بلغت (320) حالة، وفي عام (2000) بلغت (379) حالة، وعام (2001) بلغت (320) حالة، وفي عام (2002) (352) حالة، مع ملاحظة انخفاض عدد الحالات خلال عام (2001) عما كانت عليه في عام (2000) لكنها لم تلبث أن عاودت الازدياد في عام (2002). (وزارة التنمية الاجتماعية، 2002).

كما تُبين لنا سجلات عيادة الطب الشرعي في إدارة الأسرة أن عدد الحالات التي تمت معاينتها خلال عام 1998 قد بلغ (437) حالة شملت (145) حالة إساءة جسدية للأطفال، كما شملت (174) حالة إساءة جنسية على الأطفال، كما تم في عام1999معاينة (522) حالة وفي عام2000 معاينة (613) حالة، وتُبين عيادة الطب الشرعي أن الزيادة في الأرقام لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في المشكلة،وإنما قد تعكس زيادة في الوعي بتشخيص حالات الإساءة والتبليغ عنها من الجهات المتنوعة.

مشكلة البحث:

يعد العنف داخل الأسرة الأردنية مشكلة اجتماعية خطيرة تؤثر في عدد كبير من الأطفال والبالغين خلال مراحل حياتهم. كما يؤثر العنف داخل الأسرة في الأجيال القادمة من خلال انتقاله من جيل لآخر. وفي الأردن لا توجد مسوحات حكومية أو دراسات علمية مسحية تقدر حجم المشكلة الحقيقة. ويتباين حجم المشكلة وفقًا للجهة

المعرفة للعنف داخل الأسرة ووفقًا لتعريف العنف داخل الأسرة ذاته. (CHALK & King, 1998). بالإضافة إلى أبعاد العنف الأسري والتي هي محط جدل(العنف الأسري ضد الطفل وبين الأزواج وضد المرأة وضد المسن). تشير التقديرات المتحفظة إلى آلاف الحالات من ضحايا العنف داخل الأسرة، ومن المتوقع أن يكون حجم مشكلة العنف الأسري في الأردن كبيراً، وذلك للفهم الخاطئ لأساليب التنشئة الاجتماعية والتأديب وحقوق الأهل في التأديب وخلطها مع سلوك العنف. فقد أظهرت دراسة العامري (1988) والتي أجرتها على مجموعة من طلبة الجامعات أن (86%) منهم أقروا بوجود العنف داخل أسرهم.

يعد المجتمع الأردني مجتمعاً فتياً؛ حيث يُشكل الأفراد دون سن 18 سنة حوالي51% من السكان، وبالتالي فإن مشكلة الإساءة للأطفال تمثل شريحة تصل إلى اكثر من نصف المجتمع. وتُعد مشكلة العنف الأسرى عامة والعنف ضد الأطفال خاصة مشكلة اجتماعية وصحية، وهي جريمة ترتكب بحق الأطفال. ونظرًا لخطورة هذه المشكلة، فقد عَدت منظمة الصحة العالمية العنف مشكلة صحية نظرًا لما ينجم عنها من مشكلات تصيب الصحة البدنية والنفسية للفرد والمجتمع.

وينتقل العنف من جيل الآباء إلي جيل الأبناء حتى يصبحوا آباء في المستقبل ويمارسون على أبنائهم الإساءة التي كانت تُمارس عليهم في فترة طفولتهم، وأن الأطفال الذين هم في أسر يمارس فيها الآباء العنف يكونوا أكثر احتمالية لممارسة العنف على أبنائهم مستقبلاً على العكس من الأسر التي لا يمارس فيها الآباء العنف على أبنائهم تكون النسبة أقل في إحداث الإساءة مستقبلاً لأبنائهم. (البداينة، 2004).

وبناءً على كل ما سبق يمكن لنا صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

1. ما أشكال الإساءة الجسدية والنفسية والجنسية والإهمال التي تعرض لها الأطفال في محافظة الكرك؟
2. من هم الجناة في العنف ضد الأطفال لدى الأسر المعنفة في محافظة الكرك؟
3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك ؟
4. هل هناك علاقة بين المتغيرات الديمغرافية والعنف ضد الأطفال ؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية لرب الأسرة والصراعات الزوجية ؟
6. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في أساليب حل الصراعات الزوجية بين الزوج والزوجة (من وجهة نظر الزوجة) ؟
7. هل هناك علاقة بين تعرض الأم للعنف والعنف ضد الأطفال ؟

8. هل هناك علاقة بين مشاهدة الأم للعنف والعنف ضد الأطفال ؟

3.1 أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة كشف العلاقة بين الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك وتكمن أهميتها بما يلي :

1. بيان أشكال الإساءة (الجسدية والنفسية والجنسية والإهمال) التي تعرض لها الأطفال في محافظة الكرك.
2. تحديد الجناة في العنف ضد الأطفال لدى الأسر المعنفة في محافظة الكرك.
3. كشف العلاقة بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك.
4. بيان العلاقة في أساليب حل الصراعات الزوجية بين الزوج والزوجة (من وجهة نظر الزوجة).
5. بيان أساليب حل الصراعات الزوجية في الأسرة .
6. إمكانية استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لبناء برامج إرشادية أسرية في الصراعات الزوجية والعنف الأسرى.

الاطار النظري للدراسة:

العائلة في المجتمع الأردني

يمر المجتمع الأردني بتحولات اجتماعية واقتصادية وهو في مرحلة من الانفتاح الثقافي، وكما يشهد انتشار المساواة بالتعليم بين النوعين، ودخول المرأة لسوق العمل، وهناك تحديات اجتماعية وثقافية قد ظهرت وواجهت النظام الاجتماعي التقليدي الأردني، خاصة ما يتعلق بالأدوار الاجتماعية ومنها مكانة المرأة بالمجتمع الأردني (اللجنة الوطنية للمرأة، 1994).

يعد المجتمع الأردني مجتمعا أبويًا يسيطر فيه الذكور على الإناث وتشمل السيطرة على المصادر المالية والاجتماعية واتخاذ القرارات. إذ أن الذكور مفضلون على الإناث وينظر لهم على أنهم الأقوى، في حين ينظر للإناث أنهن الحلقة الأضعف، وبأنهن عاطفيات وتابعات ومسالمات، لذلك فإن توزيع القوة في الأسرة الأردنية يأخذ الشكل الهرمي؛ حيث الذكور في أعلى الهرم والإناث والأطفال في أسفل الهرم، ومن هنا يمكن النظر أن ممارسة القوة الذكرية لتحقيق السيطرة والتحكم بالأسرة هي شكل من أشكال العنف الأسري(البداينة، 2004).

السلطة والقوة في الأسرة

تتباين السيطرة في اتخاذ القرار في العائلة من ثقافة لأخرى، فالنمط العام والسائد عبر التاريخ هو النمط الأبوي(Patriarchy)، في هذا النمط للرجال الحق في السيطرة على الزوجات والأطفال، أما في النظام الأمومي(Matriarchy)، فتأخذ النساء القوة والسيطرة باتخاذ القرارات، ولا تعرف أية ثقافة يسود فيها هذا النمط، إلا أنه في بعض المجتمعات يوجد نظم أسرة يمكن تصنيفها أنها نظم أموية(Robertson, 1987).

إن الفهم الخاطئ لأساليب التنشئة الاجتماعية والتأديب التي يستخدمها الأهل في الأسرة لمعاقبة الزوجة أو الطفل جراء ارتكابهم لذنب ما، يعني غض النظر عن بعض سلوكيات العنف التي يمكن استخدامها كرد على الفعل الذي ارتكبته المرأة من إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الحرمان وغيرها من أشكال العنف التي تغطى تحت ستار الثقافة الاجتماعية الموجودة في ذلك المجتمع، مما يزيد من حجم المشكلة ذلك أن العنف الأسري يؤثر لاحقًا على الأجيال القادمة من خلال انتقاله من جيل لآخر.(WHO,2002)

إن فكرة القوة غير المتساوية بين الجاني والضحية في العنف الأسري، هي أساس في العنف الواقع على الزوجة، فالجاني قد يستخدم العنف الجسدي، أو الجنسي، أو العاطفي، أو السيطرة والتحكم في المصادر المالية للتقليل من استقلالية المرأة وقوتها في العلاقة الزوجية، ولأن الزوجة في الثقافة العربية هي الحلقة الأضعف فأنها تبقى تابعة للرجل مادياً أو اجتماعيًا أو عاطفيًا، ظنًا منها أنه لا سبيل لها غيره (WHO, 2002).

يعد موضوع الإساءة للطفل من المشكلات الاجتماعية التي يصعب التعامل معها، وذلك لارتباط مفهوم الإساءة للطفل بالسياق الاجتماعي والثقافي والزمني الخاص بالمجتمع وبسلوك الشخص المعتدي، إن مفهوم العنف ضد الأطفال يشمل معاني متعددة سواء أكانت الإساءة موجهة من قبل أحد أفراد الأسرة أو من المعارف أو من خارج الأسرة، وما يعد إساءة في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر(البداينة، 2001).

وترى منظمة الصحة العالمية أن مشكلة العنف مشكلة صحية في حين هناك من يراها مشكلة اجتماعية تتعلق بشيوع ثقافة العنف وتسويغها في المجتمع (البداينة،2004)، وتتعدد أسباب العنف ضد الأطفال مما يضع صعوبة في تحديد التعريف من الناحية النظرية وذلك لأسباب ترتبط بالسياق الاجتماعي والثقافي والزمني والعُرف والإجماع الاجتماعي (البداينة، 2001).

وقد قسم البداينة (2001) الإساءة التي يتعرض لها الطفل من داخل الأسرة إلى نوعين: الإساءة الجسدية الناتجة عن الخلط بين أسلوب التربية والتأديب والتعدي

الجسدي، وإساءة عامة متمثلة في الإساءة الجسدية والجنسية والنفسية التي تعود إلى أسباب اجتماعية أو اضطرابات نفسية داخل الأسرة، وهناك الإساءة التي يتعرض لها الطفل من خارج الأسرة تشمل بيع الأطفال أو اختطافهم لأغراض اقتصادية وهذه الفئة هي الأكثر خطورة على حياة الطفل (البداينة،2001) .

كما عَرَّف البداينة (2004) الإساءة للطفل بالأذى المهم الجسدي أو الأذى النفسي أو الجنسي، أو الإهمال (التربوي والصحي والاقتصادي) للطفل تحت سن 18سنة، من قبل الشخص المسؤول عن رعاية الطفل وسلامته؛ بحيث يؤدي ذلك إلى تعرض صحة الطفل وأمنه للخطر. وقد لخص (البداينة، 2004) أشكال العنف والإساءة للطفل داخل الأسرة في الأردن، من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة ومنها :

(درويش، 2001)، و(الرطروط،2001)، و(خلقي، 1990)، و(الطراونة، 1999)، و(أبو نواس، 2003)، و(إدارة حماية الأسرة 1998 – 2003) ... إلخ من الدراسات السابقة، فشملت: العنف الجسدي ويشمل وليس محصور على الضرب، القتل، الدفع، الحرق ... الخ، والعنف النفسي ويشمل وليس محصور على التحقير والسخرية، ثم الشتم أمام الآخرين والنعت ... الخ، والإساءة الجنسية : وتشمل وليس محصور على : التحرش الجنسي بالإناث والصغار والمعاشرة غير الشرعية ... الخ. والإهمال: ويشمل وليس محصور على سوء التغذية، عدم تأمين الغذاء المناسب، إهمال شروط النظافة ... إلخ

تعريف المصطلحات:

التعريفات التالية أوردها البداينة في الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف النسخة الأولى (2004) وهي:

العنف داخل الأسرة (Violence in the Family). إيقاع الأذى بدرجة هامة (Infliction)، أو الفشل في منعه، أو التهديد به من قبل فرد من أفراد الأسرة ضد النفس أو ضد الآخر وأي فعل يشمل وليس حصراً على إصابة، أو أذى جسدي أو نفسي، أو عاطفي، أو جنسي، أو إهمال، أو استغلال، أو تخريب الممتلكات، أو الرعب، أو التعريض للخطر (endangerment)، أو تقييد الحرية (unlawful restraint)، أو أي شكل من أشكال السلوك القسري (Coercive) للسيطرة على أحد الأفراد في الأسرة أو الإساءة اللفظية أو السيطرة الاقتصادية أو أي فعل آخر مشابه أو التهديد بأي من هذه الأفعال من قبل أحد أفراد الأسرة تجاه فرد آخر. وهناك عددًا من السلوكيات التي تُعد عنفاً داخل الأسرة (انظر الملحق رقم (أ)) وعدد من المؤشرات الدالة على العنف الأسري على أنه يتوجب الانتباه على أن هذه المؤشرات لا تؤخذ منفردة ونهائية في الحكم على العنف داخل الأسرة.

الأذى المهم. الحد الأدنى من الأذى الواقع على أحد أفراد الأسرة من قِبَل فرد آخر فيها، والذي يتطلب التدخل لما فيه مصلحة الفرد. ولكي يحكم على الأذى بأنه ذا دلالة وهام يجب الأخذ بالحسبان:

أ. سياق الأسرة
ب. الحاجات الخاصة مثل أي ظرف صحي.
ج. طبيعة الأذى.
د. اثر الأذى على صحة الفرد.
ه. كفاية الرعاية الأسرية.

العنف الجسدي:

الاستخدام المتعمد للقوة المادية سواء بالتهديد أو الاستخدام الفعلي لها ضد الشخص نفسه أو ضد شخص آخر في الأسرة، ويشمل وليس حصراً على اللكم، أو العض، أو الحرق، أو طريقة أخرى تؤذي الفرد.

العنف الانفعالي:

أي فعل يؤدي إلى أذى انفعالي أو عاطفي وهي تشمل وليست حصراً على: الخذلان، والوصم، والتحقير، والإهمال، والمسؤولية الزائدة والتجاهل، والتخويف، وعدم الاتساق، والتوقعات غير الواقعية.

الإهمال:

هو الرفض أو الفشل في الوفاء في أي جزء من التزامات الشخص، أو واجباته، ويشمل وليس حصراً على عدم تقديم الرعاية الصحية والعلاج، والخدمات الأساسية والتربوية والمادية مثل الطعام والماء والملابس والمأوى والصحة ...الخ.

العنف الجنسي:

وهو الاتصال الجنسي اللارضائي بأي شكل مع أي فرد من أفراد الأسرة الذين يرتبطون بعلاقة جنسية شرعية. وتشمل إساءة المعاملة الجنسية وليس حصرًا على: اللواط، وجميع أنواع التعديات الجنسية، والتصوير الجنسي، والمداعبة الجنسية... إلخ.

الإهمال القصدي وغير القصدي:

يقصد بالإهمال القصدي وغير القصدي(passive and active neglect) فشل مقدم الرعاية في تحقيق الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية والانفعالية للمسنين. إن الفرق بين الإهمال القصدي وغير القصدي هو في نية مقدم الرعاية، ففي حالة الإهمال غير القصدي فإن فشل مقدم الرعاية غير مقصود وعادة ما يكون بسبب

نقص المعلومات في كيفية رعاية المسنين وعدم معرفة احتياجاتهم. أما الإهمال القصدي فيعود لفشل مقدم وبقصد عن تحقيق التزاماته نحو المسن.

الجاني (Perpetrator):

الفرد أو الأفراد الذين يرتكبون جرائم العنف داخل الأسرة.

الضحية (Victim):

الفرد أو الأفراد الذين يقع عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة العنف داخل الأسرة.

المعرضون للعنف داخل الأسرة (exposure to domestic Violence):

ويقصد بهذه الفئة الأطفال على وجه الخصوص الذين يشهدون العنف داخل الأسرة (Witnesses) أو الملاحظين له (observers) وهم ضحايا غير مباشرين للعنف الأسري بمعنى أنه قد لا يقع عليهم مباشرة ولكن نتائجه تؤذيهم لكونهم جزء من سياقه.

الطفل المحتاج للحماية والرعاية:

كل طفل لم يتم الثامنة عشرة من عمره ويعاني من ظروف اجتماعية تؤثر على تنشئته وحياته أو تعرضه للخطر أو الإساءة.

النظريات التي فسرت العنف ضد الأطفال

تناول هذا الجزء عدداً من النظريات والنماذج النظرية التي فسرت العنف الأسري والعنف ضد الطفل؛ وفيما يلي استعراض لأهم هذه النظريات والنماذج النظرية.

1-نظرية نظم العائلة

ترى هذه النظرية أن جميع أفراد العائلة يلعبون دوراً ما في بناء وإدامة نظام من العنف وأن ذلك السلوك من العنف ينتقل من جيل لآخر (O`leary,1993,P.484 in Chornesky ,2000) وبناءً على هذه النظرية فإن المرأة التي تتعرض للضرب المبرح تبقى في العلاقة العنيفة لأن النظام العائلي يقاوم التغيير ويحتاج إلى المحافظة على الاتزان، كما أن الأزواج الذين ينغمسون في سلوكيات عنف يتورطون في دائرة من العنف.

2-نظرية الاتجاه الأيكولوجي متعدد العوامل

يرى هذا الاتجاه أن سلوك العنف هو ناتج عن عمليات التفاعل التبادلية بين

العوامل الشخصية والموقفية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وقد بينت هي(Heise, 1998) وبرونفنبرينر (Bronfenbrenner, 1977,1979, 1986). أن الفرد والبيئة والسلوك تتفاعل بطريقة نظامية منتظمة وتؤثر في بعضها بعضاً؛ حيث إن خصائص الأفراد تؤثر وترتبط في التفاعل ببيئة العمل وفي بيئة الأسرة، وقد أجمع كل منهما على أن النظام الايكولوجي يتكون من أربعة أنظمة هي :

- **النظام الشخصي (Personal History):**
- **ويبدأ بمشاهدة الفرد لسلوك العنف منذ مرحلة الطفولة الناتج عن عنف الأبوين، ثم تعرضه للعنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو العاطفي، وانتهاءً بغياب القدوة لدى الطفل والتي توجه سلوكه وتردعه.**

النظام الجزئي (Microsystem**)** :

وهي العوامل المتاحة للفرد والتي تساهم بدفع الفرد لسلوك العنف كاستخدام الكحول، وسيطرة الذكور وتحكمهم باتخاذ القرارات في العلاقات الزوجية والأسرية، بالإضافة لوجود الصراعات والخلافات الزوجية.

النظام الوسيط (Mesosystem**)** :

وهي عوامل البناء الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في سلوك الفرد كالبطالة، والحاله الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، والاقتران بالجانحين.

النظام الكلي (Macrosystem**) :**

ويشمل القيم والمعتقدات الاجتماعية التي تؤمن بدور الذكور في السيطرة والعدوان ودور الإناث في الالتزام والخضوع، بالإضافة للقبول الاجتماعي والثقافي لاستخدام العنف في حل الصراعات الشخصية. (البداينة وأبو حجلة، 2005)

3-متلازمة الرهينة (أنموذج ستوكهولم)

تحدث متلازمة (ستوكهولم) في الحالات التي يحتجز فيها الأشخاص رهائن أو سجناء حرب، حيث ينصاع هؤلاء الأفراد إلى سجانيهم وهؤلاء الضحايا يعزلون وتساء معاملتهم، ويمتنون لسجانيهم لقاء إبقائهم على قيد الحياة، وبالتالي فإنهم يصبحون عاجزين وينصاعون لما يطلب منهم،ويبقون حيث ما يؤمرون ويعتمدون على سجانيهم أو محتجزيهم من أجل أن يبقوا على قيد الحياة، ويطورون مشاعر إيجابية تجاه سجانيهم، ولقد سميت هذه المتلازمة بمتلازمة ستوكهولم (Wallace, 1998).

4-أنموذج العجز المتعلم

بناء على هذا الأنموذج، فإن استمرار بقاء الضحية في العلاقة العنيفة، هو إدراك الضحية أنها مهما فعلت فلن يكون هناك سبيل للنجاة من الجاني، وهذا يفسر سبب بقاء المرأة في علاقتها الزوجية رغم تعنيفها، وذلك لإدراكها بعدم وجود بديل أو نجاة من هذه العلاقة يجعلها تبقى فيها(Brewster , 2002).

5- نظرية المصدر

لقد كان جود (good) أول من طبق نظرية المصادر بالقوة (Resourse theory of power) لشرح استخدام الزوج للعنف الجسدي ضد الزوجة؛ حيث يرى جود أن العنف مصدر مشابه لبقية المصادر كالمال أو الخصائص الشخصية التي يمكن أن تستخدم لمنع السلوكيات غير المرغوبة أو لتشجيع السلوكيات المرغوبة ويرى جود أنه كلما زادت المصادر المتاحة للفرد كلما زادت القوة التي يستخدمها الفرد، كلما قل استخدام الفرد للعنف، ويمكن النظر للعنف باعتباره المصدر الأخير؛ حيث إنه يستخدم عندما لا يتمكن الفرد من استخدام المصادر الأخرى أو عندما تكون المصادر الأخرى غير متاحة، أو عندما يفشل بالحصول على الاستجابة المرغوبة، إن استخدام العنف يمكن النظر إليه من هذا المنظور على أنه أكثر الوسائل فعالية وإتاحة لممارسة الزوج ضبطه الاجتماعي (Good, 1971).

6- نظرية الثقافة الفرعية للعنف:

ترى هذه النظرية أن العنف الأسري يختلف باختلاف الثقافة الفرعية السائدة من مجتمع لآخر، ففي ثقافة المجتمعات التي يسودها المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني تكون أكثر قبولاً للعنف كأسلوب وطريقة لحل الخلافات والصراعات من ثقافة المجتمعات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي. وترى هذه النظرية أن سلوك العنف ضد المرأة في ثقافات فرعية محددة دونما غيرها وبناءً على هذه النظرية فإن العنف العائلي يحدث في الطبقات الاجتماعية المتدنية أكثر من الطبقات الاجتماعية الوسطى، ذلك أن العنف الأسري أكثر قبولاً في تلك الطبقات كأسلوب لحل الصراعات الأسرية، كما أن أفراد الطبقات الاجتماعية المتدنية يتعلمون الانحراف داخل هذه الثقافة الفرعية.

الدراسات السابقة:

تعد دراسة الربيحات (1988) من أوائل الدراسات التي طرقت موضوع الإساءة للطفل؛ حيث أظهرت هذه الدراسة أن الطفل الأردني يتعرض لأشكال متنوعة من الإيذاء والإساءة، وكان عدد الحالات التي تعرضت لذلك خلال الفترة 1/1/86-88/7/31 (2622) حالة، والأخطر أن الأطفال الذين زهقت أرواحهم كانت (18، 8%) من هذه الحالات، ومن هذه الحالات (286) حالة تعدي جنسي، وتحدث غالبية التعديات الجنسية في مناطق شعبية ومخيمات ومن قبل الأفراد العاطلين عن العمل.

أما دراسة خلقي (1990) والتي درست (102) حالة من الحالات المسجلة في

الأمن العام كإساءات جسدية وجنسية في الفترة (1983-1988)، بينت أن نسبة التعرض للإساءة الجسدية والجنسية كانت لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور، وإن مرتكبو التعديات من ذوي التعليم المنخفض عامة (أمي، ابتدائي، إعدادي، ثانوي)، وتزداد الإساءة مع انخفاض مستوى الدخل. وفي دراسة للعنف الأسري من منظور أفراد الأسرة، فقد أجرت العامري (1988) دراسة على العنف الأسري من خلال طلبة الجامعة الأردنية، أظهرت أن العنف موجود في أكثرية الأسر من أسرهم وبعد ذلك التعسف والإرهاب وكانت نسبة الضرب(21%).

كما بينت دراسة توفيق والتي أجريت في جرش (1999) أن العنف الجسدي هو الأكثر شيوعاً (90.7%) أما من وجهة نظر الأطفال فكان الفظي (90.3%)، وإن الذكور أكثر تعرضاً للعنف الجسدي من الإناث.

جاء في دراسة المكتب التنسيقي الأردني (1995)، أن ظاهرة اغتصاب الفتيات تتم داخل الأسر بشكل كبير ولكن لا توجد أدلة واضحة عليها لطبيعة المجتمع الأردني، إن بعض الفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب في المجتمع الأردني قد دُرجت أسماءهن وفق إحصائيات المجرمات، فالفتاة التي تتعرض للاغتصاب تدرج وفق إحصائيات هذه المؤسسات باعتبارها واحدة من المجرمات وليست ضحية، وبدلاً من أن تقوم دار الرعاية بالعناية بالفتاة المغتصبة تزجها في السجن لكي تتعامل مع النساء المنحرفات وليس باعتبارها ضحية،ويكون عليها ايضا سخط المجتمع وتصبح فردًا منبوذًا وبدلاً من احتوائها وتمكينها تصبح ناقمة على المجتمع (المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين،1995).

وفي دراسة العامري (1998) التي هدفت إلى الكشف عن حجم العنف العائلي في الأردن ومسبباته، والتي تناولت طلبة الجامعة الأردنية، أن 86% من الطلبة اعترفوا بوجود العنف داخل أسرهم، وان 50% من أمهاتهم قد تعرضن للعنف والذي وصل إلى ضرب (21%) منهن.

درست الشقور (2005) العلاقة بين الخصائص الشخصية والأسرية وأشكال الإساءة التي تعرض لها طلبة الجامعة أثناء طفولتهم، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال الإساءة التي تعرض لها طلبة الجامعة أثناء طفولتهم، سواء أكانت إساءة جسدية أو إساءة نفسية أو جنسية أو إهمال أو غير ذلك، وتكونت عينة الدراسة من طلبة جامعة (مؤتة) بلغ حجمها(441) مفردةً، أجريت بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات اعتماداً على النسب المئوية، والإجابة عن أسئلة الدراسة. ومعاملات الارتباط لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. أفاد المبحوثين إلى أن أكثر أشكال الإساءة التي تعرضوا لها أثناء طفولتهم هي الإساءة الجسدية.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الأسرة والخصائص الديموغرافية للوالدين، والخصائص الشخصية للطالب وأشكال الإساءة التي تعرض لها طلبة الجامعة أثناء طفولتهم.

وقد أوصت الدراسة من خلال النتائج التي ظهرت إلى ضرورة دعم المؤسسات ودور الرعاية والحماية الخاصة باستضافة الأطفال الذين يتعرضون للإساءات والاعتداءات الجنسية والجسدية، وذلك بهدف تأهيلهم وتقديم الخدمات الإرشادية لهم ولعائلاتهم.

كما قامت الباحثة (خلقي، 1990) بدراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين الإساءة الجسدية والجنسية للطفل وبين بعض المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالأسر المسيئة، وشملت عينة الدراسة (102) حالة تعرضوا للإساءة في الفترة ما بين (1983-1988) من خلال سجلات مديرية الأمن العام التابعة لمنطقة عمان، ولقد استخدمت الباحثة وطورت استبانة من قبلها للتعرف على متغيرات الدراسة بأسلوب مقابلة الباحثة لأفراد العينة .

ولقد دلت نتائج الدراسة إلى أن الأطفال تقع عليهم الإساءة دون فروق بين أنهم ذكور أو إناث، وأن نسبة الإساءة الجسدية أعلى من نسبة أنواع الإساءة الأخرى، كما بينت النتائج أن أعلى نسب حالات الإساءة بنوعيها تقع على الأطفال العاديين بنسبة (43%)، ثم يليها الأطفال كثيري الحركة بنسبة (32%)، ثم الأطفال الخاملون بنسبة (26%)، إن الطفل الأول أكثر عرضة للعنف من قبل الأهل أكثر من باقي الأطفال في الأسرة تقع على الطفل الأول في الأسرة، يليها الطفل الثاني، ثم الطفل الثالث ثم الرابع، ثم تقل النسبة على بقية الأطفال، وأما من حيث عمر الطفل فإن الأطفال الذين أعمارهم ما بين(11-16) سنة، هم أعلى فئة يتعرضون للإساءة بنسبة (43%)، ثم الأطفال(6-10) سنوات في الدرجة الثانية، ثم الأطفال من عمر (1-5) سنوات، بغض النظر عن جنسهم أو نوع الإساءة. (خلقي، 1990) .

دراسة قام بها (إلباس وجهشان والحديدي والرطروط والسرحان) (1999) بعنوان عوامل الخطورة المؤدية للعنف لدى فئة من الأطفال المساء إليهم في المملكة الأردنية الهاشمية. إن أغلبية الأطفال المساء إليهم من الإناث وأن العنف النفسي أكثر أنواع العنف انتشارًا وأن الأب أكثر إيقاعًا للعنف من الأم وارتبطت الإساءة بالمستوى المتدني من التعليم للمسيء وكان العاطلين عن العمل أكثر الأفراد إيقاعا للعنف وكذلك يوجد العنف عند سكان المدينة أكثر من سكان المناطق الأخرى.

وفي دراسة التير (1997) بعنوان العنف العائلي كانت العينة 100 حالة وكانت

النتائج أن أكثر أفراد يعرضون الأطفال للعنف هم من 45 سنة فأكثر وأعلى نسبة عنف من الآباء الحاصلين على تعليم إعدادي وثانوي والعوامل المؤدية للعنف كانت التربية والتأديب .

ولقد توصلت دراسة الطراونة (الطراونة، 1999)، إلى نتائج مختلفة من حيث أشكال الإساءة التي يتعرض لها الأطفال، وتكونت عينة الدراسة من(455) طالبًا و(458) طالبة، ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفراد العينة يتعرضون لأشكال الإساءة الوالدية بدرجات مختلفة؛ حيث يتعرضون إلى الإساءة النفسية بشكل اكبر، ثم يليها إساءة الإهمال، وأخيرًا الإساءة الجسدية، كما أن الأطفال الذكور يتعرضون لأشكال الإساءات أكثر من الإناث، وأخيرًا أشارت نتائج الدراسة إلى أن هنالك علاقة إحصائية دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للوالدين وأشكال الإساءة الواقعة على الأطفال وفي ذلك السياق وحول موضوع أشكال الإساءة، فلقد جاءت دراسة (البداينة، 2001) حول سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية، بهدف التعرف على إساءة معاملة الأطفال وتحليل سوء معاملة الأطفال، وبيان حجم المشكلة، وسوء معاملة الأطفال كجريمة مستحدثة بالإضافة إلى إشكالية تعريف المصطلح، والتعرف على أسباب سوء معاملة الأطفال، وأظهرت الدراسة أشكال سوء معاملة الأطفال وخاصة الجسدية والمعاملة الانفعالية والإهمال، وإساءة المعاملة الجنسية، وبين البحث كذلك آثار سوء معاملة الطفل وخاصة الآثار الطبية والنمائية والنفسية والبعيدة المدى، وأخيرًا كشفت الدراسة عن سوء معاملة الأطفال في المجتمع العربي .

ويشير (البداينة، 2001) إلى أن مشكلة الإساءة للطفل ترتبط مع مشكلات أخرى كالفقر ووفيات الرضع، والأمية، والجوع، .....الخ، وأن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تعريف إساءة معاملة الأطفال منها: السياق الثقافي، السياق الزمني، العرف والإجماع الاجتماعي، ونية الفاعل .....الخ، ومن حيث أسباب سوء معاملة الطفل فلقد أشارت الدراسة إلى أن هنالك نوعين من الأسباب، أولهما الأسباب على المستوى الاجتماعي ككل وتشمل : التغير الاجتماعي، التحضر، مشكلات الأسرة، الهجرة، البطالة، الأمية، الفقر، المعتقدات الخاطئة ...الخ، وثانيهما الأسباب على المستوى الاجتماعي الجزئي التي ترجع إلى الأسباب الشخصية للأشخاص الفاعلين وظروفهم الخاصة مثل: الاضطرابات الشخصية، الاضطرابات النفسية، ضغوطات الحياة ....الخ .

أما دراسة أبو نواس (أبونواس، 2003) للتعرف على الخصائص النفسية والاجتماعية بين الأطفال الذين تعرضوا للإساءة، ومقارنتها مع الأطفال الذين لم يتعرضوا لها، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تلك الخصائص النفسية والاجتماعية. وشملت عينة الدراسة جميع الأطفال الذين تعرضوا للإساءة والمسجلين

لدى مكتب الخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام، خلال النصف الأول من عام (2002)، وعددهم (87) طفل، والموجودين في مراكز الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وعينة مماثلة تكونت من (100) طفل لم يتعرضوا للإساءة، وطور الباحث استبانة تكونت من (56) فقرة موزعة على ست أبعاد وهي بعد العدوانية، والاعتمادية، وعدم الثقة بالنفس، والعزلة، ونقص المهارات الاجتماعية، والصور السيئة عن الذات. وأظهرت النتائج أن الإساءة الجسدية اكثر انواع الاساءة انتشارًا؛ حيث بلغت نسبتها (44.8%) بين الأطفال الذين تعرضوا للإساءة، وأن أكثر أربعة خصائص نفسية واجتماعية شائعة لدى الأطفال الذين تعرضوا للإساءة هي: العدوانية ونقص المهارات الاجتماعية، الاعتمادية، والعزلة، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لدى الأطفال الذين تعرضوا للإساءة في بعدى (الاعتمادية ونقص المهارات الاجتماعية) ولصالح الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في الأبعاد (العدوانية، عدم الثقة بالنفس، العزلة والصور السلبية عن الذات)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لاختلاف أشكال الإساءة على جميع الأبعاد باستثناء بعد واحد وهو (بُعد الصورة السلبية عن الذات) ولصالح الإساءة الجنسية، وعدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية تعزى لمتغير مستوى تعليم الأب ومتغير مستوى تعليم الأم على جميع الأبعاد، باستثناء بعد واحد وهو الصورة السيئة عن الذات ولصالح مستوى تعليم أقل من الثانوية العامة .

أما دراسة (توفيق، 1999). عن العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة العنف الأسري ضد الطفل في محافظة عجلون، والكشف عن أسباب العنف الأسري وأشكاله المختلفة،)، في محافظة عجلون (بلدة الهاشمية ومدينة عجلون فقط)، وتوصلت الدراسة الى مايلي: فيما يتعلق بالأسر فقد كانت نسبة العنف من وجهة نظر الاطفال والاهل قريبة وقد كانت نسبة متدنية لم تتعدى ((31% وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر أشكال الإساءة والعنف ضد الطفل من وجهة نظر الأسر هو العنف الجسدي، وأما أكثر أشكال العنف الأسري شيوعاً من وجهة نظر الأطفال أنفسهم فهو العنف، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الذكور الأطفال يعانون من العنف الجسدي بنسبة (42.1%)، بينما الإناث (الأطفال) من العنف اللفظي بنسبة (66.1%)، وبينت نتائج الدراسة إلى أن العنف الأسري ضد الأطفال يمارس من قبل الذكور كما ترى الأسر سواء أكانوا (آباء، أخوة كبار)، وأما بالنسبة للعنف الأسري من وجهة نظر الأطفال فقد تبين أن (17.8%) من الأباء يمارسون العنف الأسري ضد أطفالهم ثم يليهم الأمهات بنسبة (11.2%)، ثم الأخ الأكبر للطفل بنسبة (2.5%) .

وتوصلت دراسة الباحث (المصري، 2000) إلى نتائج أخرى حول الإساءة للطفل وتناول في دراسته الإساءة اللفظية ضد الأطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالوالدين، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه كلما زاد استخدام الإساءة اللفظية ضد الأطفال زادت شدة تأثرهم بها، وأن الذكور أكثر تعرضًا لتكرار الإساءة اللفظية من الإناث، وأن الإناث أكثر تأثر بالإساءة اللفظية من الذكور، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن زيادة أعداد أفراد الأسرة يزيد من استخدام الإساءة اللفظية، كما أن الوالدين ذوي الدخل المتدني أكثر استخداماً للإساءة اللفظية.

وهدفت دراسة الباحثة (أبورمان، 2000) إلى استقصاء العلاقة بين الإساءة للطفل والحكم الخلقي لديه؛ حيث تم الافتراض بأن الحكم الخلقي للأطفال يتدنى بزيادة تعرضهم لأي شكل من أشكال الإساءة، وبالتالي جاءت دراستها بعنوان: الفروق في الحكم الخلقي بين الأطفال المساءة وغير المساءة معاملتهم، وشملت عينة الدراسة على(300) طالب وطالبة من الصف الأول الثانوي من مختلف التخصصات في المدارس التابعة لمديريتي عمان الأولى والرابعة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الدرجة الكلية للإساءة تترك أثراً واضحاً ودالاً على مستوى الحكم الخلقي القائم على المبادئ الأخلاقية كما يعكسه متغير التفكير ما بعد التقاليدي وعلى نحو يبين أن الأطفال غير المساء إليهم يتمتعون بمستوى أعلى من التفكير من الأطفال المساء إليهم، وقد جاءت هذه متسقة بشكل واضح مع افتراض أصحاب المنحى المعرفي القائل بأن أنماط الرعاية الوالدية تنعكس على النمو الخلقي للأطفال. وفي دراسة قام بها كل من الزامل، والموسري، وياسين بعنوان اساءة معاملة طفل ما قبل المدرسة وخصائصه النفسية: دراسة عبر ثقافية بين المجتمعين الكويتي والمصري

تهدف لمعرفة الأساليب الشائعة لإساءة الأطفال وعلاقتها بالسمات والخصائص النفسية. وقد تبين أن الذكور اكثر عرضة للعنف وأن التعليم المتدني يزيد من نسبة العنف. وهنالك العديد من الدراسات الأجنبية التي أجريت حول العنف ضد الأطفال، ففي دراسة بعنوان العنف ضد الأطفال في البيت للمؤلف (Alekseeva)؛ حيث تركز هذه الدراسة على ضعف الأطفال في روسيا، بسبب ما يعيشون من كوارث وحروب، وبالتالي فهم معرضون إلى الإساءة العاطفية والجنسية والجسدية وليس فقط في الخارج بل أيضاً في البيت، ويقترح بأن العائلة هي المسؤولة عن هذه الجرائم التي تقع ضد الأطفال في روسيا.

وفي دراسة بعنوان العنف ضد الأطفال، حول عمالة الأطفال في بيروت، لمجموعة من المؤلفين (Makhoul. Jihad , Shayboub, Rawan , Jamal , Jinan) كشفت هذه الدراسة عن: أن العنف ضد الأطفال موجود في البيت وفي المدرسة أيضاً، وأن

العنف ضد الأطفال هو من أسباب عمالة الأطفال في بيروت، وكذلك بأن العائلة هي المسؤولة عن العنف ضد الأطفال، فهنالك بعض بيئات البيت والمدرسة في الحقيقة قد تكون غير مناسبة للتعلم والتطوير .

وتحدث المؤلفان (Komen & Mieke) في دراستهم حول الاعتداء على الأطفال والتغير الاجتماعي والتدخل القضائي في هولندا، في الفترة ما بين (1960 – 1995) وتشير الدراسة إلى انتشار العنف الجسدي ضد الأطفال في فترة الستينيات وكذلك تشير النتائج إلى أن الآباء كانوا يؤمنون بالعقاب البدني كوسيلة لتربية الأطفال في هولندا، وما تشير إليه نتائج التسعينيات انخفاض نسبة الاعتداء على الأطفال ويعود السبب في ذلك إلى نظام حماية الطفل القاضي الهولندي والذي وضعه قاضي الأحداث في هولندا، وكان له الأثر في انخفاض نسبة العنف البدني ضد الأطفال وتدني نسبة الاعتداء على الأطفال المراهقين والمحترفين .

ومن أشكال العنف التي يتعرض له الأطفال هو الاغتصاب للطفل؛ حيث أشارت دراسة للمؤلفان (Itano & Nicole, 2001) تناولت الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة اغتصاب الأطفال في جنوب إفريقيا. وتبين أن بعض هذه الأسباب اجتماعية متمثلة في ازدياد أعداد الذين هم ضحايا الاغتصاب والتبليغ عن العصابات التي تقوم بمثل هذه الجرائم بالإضافة إلى أسباب قانونية متمثلة في عجز وتساهل نظام العدالة في جنوب أفريقيا لوضح عقوبات قاسية وشديدة على كل من يقوم بتلك الجرائم.

وفي دراسة للمؤلفان (Kapp & Clare, 2001)، تناول هذا التقرير حادثة العنف ضد الأطفال في بلدان متعددة منها : بلغاريا، كينيا، الهند، روسيا ... الخ، وكانت هذه الدراسة مستندة على التحقيقات في (20)، بلدة ومقابلات لمئات الأطفال في مختلف البلدان عام 1996، ففي كينيا أخبر الأطفال الباحثين بأنهم ضربوا ضرباً شديداً بالخيزرانة حتى في الجنح البسيطة، وفي مجال العنف ضد الأطفال في المدارس في كينيا كان العقاب البدني ضد الأطفال واسع الانتشار وبنسب مرتفعة، وفي الحروب في سيراليون وكولومبيا والكونغو كان هناك قتل للأطفال واغتصاب لهم واعتداء جسدي عليهم، وبالتالي فإن تقرير حقوق الإنسان انتقد العديد من البلدان وسياستها العنيفة ضد الأطفال .

منهجية الدراسة:

هذه دراسة مسحية لفحص العلاقة بين الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك من خلال عينة مناسبة واستخدام استبانه خاصة كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو جميع أسر الأطفال المُساء إليهم (مسجلون رسميًا) التي

وصلت قضاياهم إلى مكتب إدارة حماية الأسر في قصبة الكرك .وعددهم(57) حالة اعتداء على الأطفال داخل المنزل وخارجه للأعوام (2003- 2004).

عينة الدراسة:

تكونت العينة من ربات الأسر جميعها التي تكون منها المجتمع وقد تم اخذ الأسر ذات العناوين الثابتة للإصابات في الفترة (2003-2004) وكانت مكونة من (57) حالة. توزعت العينة على المناطق التالية: الكرك، والمزار، والشهابية، والمرج، والقصر، والثنية، والعراق، والوسية، وسمرا، وأبو حمور، وبذان، والغور، وأدر، وأمرع. وقد تم التوصل إلى (46) أسرة فقط وقد تم إجراء الدراسة عليهم.

الإجراءات :

1 - تمت مقابلة مدير شرطة محافظة الكرك وشرح له هدف الدراسة .

2 - تم اخذ الموافقة على تنفيذ الدراسة وتم العمل مع الموظفين في فرع حماية الأسرة في المحافظة.

3 - تم أخذ أسماء وعناوين وأرقام هواتف الأسر التي بلغت 57 أسرة، وتم توزيع الاستبانة على هذه الأسر وبعد ذلك يتم شرح أهداف الدراسة للزوجات وكيفية تعبئة الاستبانه وفي كثير من الحالات الباحثة يقوم بتعبئة الاستبانة إذا كان المجيب عن الأسئلة أمياً.

4 - كان هناك مجموعة من الأسر قد انتقلت من مكان سكنها ولم نتمكن الوصول إليهم لأنه لم يتم إخبار إدارة حماية الأسر في حال انتقال الأسر، وكذلك كان هناك أسر لا توافق على المشاركة في الدراسة وذلك لأن المعلومات المطلوبة غريبة عنهم. كان عدد الأسر التي شاركت فعليًا (46) أسرة.

أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة لجمع بيانات هذه الدراسة وقد صممت الاستبانة على مقياس رباعي من (3-0)؛ حيث ووزعت هذه القيم وفقًا لما يُناسب كل مقياس، وتكونت هذه الإستبانة من الأجزاء التالية:

المعلومات الديموغرافية:

وشملت معلومات تتعلق (بالنوع الاجتماعي، ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية، وعمر الزوج، وعمر الزوجة الحالي، وعمر الزوجين عند الزواج، ومدة الزواج، وعدد الأطفال الكلي، وعدد الأطفال الذكور، وعدد الأطفال الإناث، وحجم الأسرة الحالي، والدخل الشهري، والتعليم، والعمل، ونوع المسكن، ومستوى الدخل، وعدد الغرف) وتم قياسها بالأسئلة من1-15 ومن 25-28

مقياس مشاهدة العنف والتعرض له:

وقيس بالأسئلة من 16-24 والتي تضمنت أسئلة عن مدى مشاهدة العنف ومدى تعرض الفرد للعنف في صغره، وهل هناك معارف يؤمنون بالعنف ومن يتخذ القرارات الاقتصادية والقرارات الأخرى في الأسرة.

مقياس الجناة في العنف ضد الأطفال:

وشمل مدى قيام الأب، والأم، والأخوات، والأخوان، والجد، والجدة خلال السنة الماضية بسلوك العنف (الجسدي، والنفسي، والعاطفي، والإهمال، الصحي والإهمال التربوي، والاقتصادي) ضد أي طفل في الأسرة.

مقياس العنف ضد الأطفال:

وشمل مدى تعرض أي من الأطفال (ذكور أو إناث) من قِبل أفراد أسرهم للعنف (الجسدي، والنفسي، والعاطفي، والإهمال الصحي، والإهمال التربوي، والاقتصادي).

مقياس تكتيكات حل الصراعات الزوجية:

تم استخدام مقياس (ستراوس) المعدل والمعروف باسم مقياس تكتيكات الصراع المعدل (The Revised Conflict Tactics Scales (CTS2), Straus,1979,1990) والمترجم والمعدل من قبل الأستاذ الدكتور (نياب البداينة) وهو غير منشور لقياس أساليب حل الصراعات بين الأزواج، وقيس بالأسئلة (37-71)، وتكون هذا المقياس من (34) فقرة، وتمت ترجمة هذه المقاييس كجزء من أداة الدراسة. يعد مقياس تكتيكات حل الصراع المعدل (The Revised Conflict Tactics Scale (CTS) من أكثر المقاييس استخدامًا وهو مقياس تقرير ذاتي، الهدف منه قياس الطرق المختلفة التي يعالج بها الأزواج مواقف الاختلاف، ويشمل على الأبعاد العدائية اللفظية وغير اللفظية، والعنف الجسدي ومدى تكرار سلوكيات العنف الجسدي كالدفع، الضرب، الرفس ومدى حدوثها في العلاقات الزوجية.

لقد تم استخدام هذا المقياس كمقياس للعنف الزوجي (Barling et al,1987; Jorgensen,1977) وهناك دراسات استخدمت هذا المقياس لقياس العنف من قبل الوالدين الواقع على الأطفال، أو العكس، مثل دراسة سكوم ورفاقه (Schumm el al, 1982).

يشمل هذا المقياس خمسة أبعاد هي:

1. استخدام المفاوضات في حل الصراعات وقيست بالفقرات 37-42 وعددها خمس فقرات.
2. العدوان النفسي وقيس بالفقرات 34-50 وعددها ثمان فقرات.

3. العدوان الجسدي وقيس بالفقرات63-51 وعددها ثلاث عشرة فقرة.
4. الإجبار الجنسي وقيس بالفقرات68-62 وعددها خمس فقرات.
5. الإصابات وقيست بالفقرات71-69 وعددها ثلاث فقرات.

جدول رقم (2)

مقياس تكتيكات حل الصراعات الزوجية

البعد	تسلسل الفقرات	عدد الفقرات
المفاوضات	42-37	5
العدوان النفسي	50-34	8
العدوان الجسدي	63-51	13
الإجبار الجنسي	68-62	5
الإصابات	71-69	3
المقياس الكلي	71-37	34

كما شملت النسخة المعدلة مقاييس لقياس العنف الجنسي والإصابات الجسدية. كما يمكن هذا المقياس من التمييز بين المستويات الشديدة والبسيطة من العنف لكل مقياس من المقاييس الفرعية، ويمتاز ببساطة التطبيق، وتراوحت معاملات الثبات لهذا المقياس في الدراسات التي استخدمته بين (0.79 –0.95). وهذا مؤشر على صدق المقياس في الدراسات التي استخدمت هذا المقياس مثل (Straus, Hamby, Boney-Mccoy, Sugarman, 1996)

لقد تم استخدام الصيغة الأولية لهذا المقياس (CTS) منذ عام (1972)، وشارك في الدراسات التي استُخدم فيها هذا المقياس أكثر من سبعين ألف مشارك من خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة، بما فيهم الأفارقة الأمريكان، والأسبان الأمريكان، والأسبان، والسويديون، ولقد تم تطبيقه في أكثر من عشرين دولة، وتم نشر أكثر من (400) دراسة استخدمت هذا المقياس، وقد تم تعديل المقياس؛ حيث تم طرح الأسئلة على الزوجة فقط، علمًا بأن المقياس الأصلي يسأل الزوجة عما تقوم به إزاء كل بند من بنود المقياس، وما يقوم به زوجها إزاء البند نفسه. كما تم تعديل مستوى الاستجابات من المستويات والتي كانت تبدأ بالتالي :

1. حدث مرة واحدة خلال السنة.
2. حدث مرتين.
3. حدث من (3-5) مرات.

4. حدث من (6-10) مرات.
5. حدث من(20-11) مرة.
6. حدث أكثر من 20 مرة.
7. لم يحدث خلال السنة الماضية.
8. لم يحدث على الإطلاق.

ثم عدلت إلى أربعة مستويات هي:

1. لم يحدث على الإطلاق وأعطيت القيمة(صفر).
2. نادراً وأعطيت القيمة (1).
3. أحياناً وأعطيت القيمة(2).
4. دائماً وأعطيت القيمة(3).

وذلك لإضفاء سهولة في التطبيق لأنه يطبق في منطقة ريفية، بالإضافة لتجنب مشكلات التذكر التي قد تؤثر على دقة الاستجابات. كما تم حذف وتعديل على بعض الفقرات المتعلقة بالعنف الجنسي لكونها غير مناسبة لطرحها ثقافياً على عينة الدراسة. كالأسئلة المتعلقة ببعض سلوكيات العنف الجنسي.أما ثبات هذا المقياس فقد كان باستخدام طريقة كرونباخ ألفا هو(0 .98)

1.5.3 صدق الأداة:

تم عرض الأداة على أربعة محكمين من ذوي الاختصاص؛ حيث أبقيت الفقرات التي اجمع عليها المحكمون.

2.5.3 ثبات الأداة:

يظهر الجدول التالي معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا.

الجدول رقم (3)

يبين معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا

المقياس	معامل الارتباط	L	عدد الفقرات (الزوج والزوجة)
المفاوضات	0 .99	46	10
العنف النفسي	0 .98	46	16
العنف الجسدي	0 .96	46	26
العنف الجنسي	0 .90	46	10

الإصابات	0 .75	46	6
المقياس الكلي	0 .98	46	68

وهذا الجدول يظهر وجود ثبات عالي جدا للمقياس.

أسلوب تحليل البيانات :

بعد تفريغ الاستبانات وإدخالها في الحاسوب ضمن برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Statistical Package for Social Science(SPSS)، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة و المتغيرات، كما تم استخدام معاملات الارتباط للإجابة عن أسئلة الدراسة.هذا وقد تم تحديد مستوى ألفا أقل أو تساوي(0.05) كمستوى دلالة.

عرض النتائج

تم في هذا الفصل عرض النتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما هي أشكال الإساءة الجسدية والنفسية والجنسية والإهمال التي تعرض لها الأطفال في محافظة الكرك؟

الجدول (10)

التكرارات والنسب المئوية لأشكال العنف التي يتعرض لها الأطفال (ذكور وإناث)

نوع العنف الموجه	الذكور		الإناث	
	#	%	#	%
العنف الجسدي	35	83	31	75
العنف النفسي	36	85	33	80
العنف الجنسي	5	12	3	7
العنف العاطفي	29	69	30	73
الإهمال الصحي	14	33	14	34

الإهمال التربوي	10	42	9	21
الإهمال الاقتصادي	9	21	9	22

تبين من الجد ولرقم 10 أن الذكور أكثر تعرض للعنف الجسدي والنفسي والجنسي من الإناث بالمقابل الإناث أكثر عرضة للعنف العاطفي وكلاهما متساويان في الإهمال الاقتصادي والتربوي والصحي

السؤال الثاني:من هم الجناة في العنف ضد الأطفال لدى الأسر المعنفة في محافظة الكرك وفق شكل العنف؟

الجدول رقم (11)

التكرار والنسب المئوية لمدى قيام كل من (الأب، الأم، الاخوة، الأخوات، الجد، الجدة) بالعنف خلال العام الماضي ومدى تعرض الذكور والأماكن من أطفال الأسر للعنف في السنة الماضية

الفرد	العنف الجسدي # %	العنف النفسي # %	العنف العاطفي # %	العنف الجنسي # %	الإهمال الصحي # %	الإهمال التربوي # %	الإهمال الاقتصادي # %
الأب	34 77 %	33 75 %	32 72 %	صفر صفر	17 %38	10 %22	10 %22
الام	29 64 %	28 62 %	26 75 %	صفر صفر	9 %20	6 %13	4 %9
الاخوة	60 % 26	30 70 %	25 58 %	1 %2	4 %9	4 %9	4 %9
الأخوات	18 39 %	26 %56	24 52 %	صفر صفر	3 %6	3 %6	4 %4
الجد	1 %3	4 12 %	صفر	صفر	1 %3	1 %3	1 %3
الجدة	2 %6	5 15 %	3 %9	صفر صفر	1 %3	1 %3	1 %3

يبين الجدول 12 أن الأب أكثر أفراد الأسرة قياما بالعنف في جميع أنواعها، بينما الجد اقل أفراد الأسرة عنفا.

السؤال الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال ؟

الجدول رقم (12)

قيمة الدلالة الإحصائية ومعامل الارتباط للعلاقة بين الصراعات والعنف ضد الأطفال

البعد	معامل الارتباط	sig	العدد
مفاوضات	.908**	.000	42
عنف نفسي	.920**	.000	42
عنف جسدي	.668**	.000	42
الإصابات	.415**	.006	42

يُبين الجدول رقم (12) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب حل الصراعات الزوجية (المفاوضات، والعنف النفسي، والعنف الجسدي، والإصابات وهذه العلاقة طردية .

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية لرب الأسرة والصراعات الزوجية ؟

الجدول رقم(13)

معاملات الارتباط للعلاقة بين المتغيرات الديمغرافية لرب الأسرة وأساليب حل الصراعات الزوجية

المتغير	معامل الارتباط	Sig	العدد
مكان الإقامة	.932**	.000	46
عمر الزوج	-.673**	.000	43
مدة الزواج	-.309**	.044	43
حجم الأسرة	.162	.282	46
الدخل الشهري	- .038	.804	46
التعليم	.523**	.000	46
العمل	-.952**	.000	46
نوع المسكن	.695**	.000	46
مستوى الدخل الكلي	.903**	.000	46

يُبين الجدول رقم (13) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب حل الصراعات الزوجية وكل من مكان الاقامة وعمر الزوج ومدة الزواج والتعليم

والعمل ونوع السكن ودخل الأسرة الكلي.

السؤال الخامس: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية لرب الأسرة والعنف ضد الأطفال ؟

الجدول رقم (14)

معاملات الارتباط للمتغيرات الديمغرافية لرب الأسرة والعنف ضد الأطفال

المتغير	معامل الارتباط	Sig	العدد
مكان الإقامة	.824**	.000	42
عمر الزوج	-.659**	.000	42
مدة الزواج	- .337*	.029	42
حجم الأسرة	419.**	.006	42
الدخل الشهري	.073	.647	42
التعليم	.595**	.000	42
العمل	- .899**	.000	42
نوع المسكن	.712**	.000	42
مستوى الدخل الكلي	.903**	.000	46

يبين الجدول رقم(14) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية التالية (مكان الاقامة، عمر الزوج، مدة الزواج، حجم الأسرة، الدخل، التعليم، ونوع المسكن، ومستوى الدخل الكلي) والعنف ضد الأطفال باستثناء متغير الدخل.

السؤال السادس: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في أساليب حل الصراعات عند الزوجين من وجهة نظر الزوجة ؟

الجدول رقم (15)

معاملات الارتباط بين أساليب حل الصراعات عند الزوجين من وجهة نظر الزوجة

الزوجة / الزوج	المفاوضات	عنف نفسي	عنف جسدي	عنف جنسي	الإصابات
المفاوضات	1	.985	.732	.643	.393
الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000
عنف نفسي	.876	.908	.934	.813	.561
الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000
عنف جسدي	.672	.724	.979	.924	.770
الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000
عنف جنسي	.492	.550	.889	.932	.888
الدلالة	.001	.000	.000	.000	.000
الإصابات الدلالة	----	-----	------	------	------

يبين الجدول رقم (15) وجود علاقة ذات دلالة احصائية ابعاد مقياس أساليب حل الصراعات عند الزوج والزوجة.

السؤال السابع: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض أحد أفراد الأسرة للعنف والعنف ضد الأطفال؟

الجدول رقم (16)

الدلالة الإحصائية ومعامل الارتباط للعلاقة بين تعرض الأم للعنف والعنف ضد الأطفال

معامل الارتباط	العدد	sig
.609**	42	.000

يُبين الجدول رقم (16) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض الام إلى العنف والعنف ضد الأطفال.

السؤال الثامن: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاهدة أحد أفراد

الأسرة للعنف والعنف ضد الأطفال؟

الجدول رقم (17)

الدلالة الإحصائية ومعامل الارتباط للعلاقة بين مشاهدة الام للعنف والعنف ضد الأطفال

معامل الارتباط	العدد	sig
.699**	42	.000

يبين الجدول رقم (17) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاهدة الأم للعنف والعنف ضد الأطفال.

تحليل النتائج ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى كشف العلاقة بين أساليب الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك، وبيان أشكال الإساءة (الجسدية والنفسية والجنسية والإهمال)، التي تعرض لها الأطفال في محافظة الكرك. وتحديد الجناة في العنف ضد الأطفال لدى الأسر المعنفة في محافظة الكرك. كما هدفت لكشف العلاقة بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك، وبيان العلاقة في أساليب حل الصراعات الزوجية بين الزوج والزوجة (من وجهة نظر الزوجة).

تكونت عينة الدراسة من ربات الأسر جميعها التي تكون منها المجتمع وقد تم اخذ الأسر ذات العناوين الثابتة للإصابات في الفترة (2003-2004) وكانت مكونة من (57) حالة. توزعت العينة على المناطق التالية: الكرك، والمزار، والشهابية، والمرج، والقصر، والثنية، والعراق، والوسية، وسمرا، وأبو حمور، وبذان، والغور، وأدر، وأمرع. وقد تم التوصل إلى (46) أسرة فقط وقد تم إجراء الدراسة عليهم. تم تطوير استبانة لجمع بيانات هذه الدراسة وقد صممت الاستبانة على مقياس رباعي من (0-3)؛ حيث وزعت هذه القيم وفقًا لما يناسب كل مقياس من المقاييس المستخدمة وهي: **مقياس مشاهدة العنف والتعرض له، و مقياس الجناة في العنف ضد الأطفال، ومقياس العنف ضد الأطفال، مقياس أساليب حل الصراعات الزوجية.**

أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمي من أفراد العينة تعرضوا للعنف في الصغر وشاهدوه في أسرهم ، وأن أغلب الأسر وأكثر أغلبية العينة تعنيفاً للأطفال هو الأب وأكثر أنماط العنف انتشار العنف النفسي وأن الذكور أكثر عرضة للعنف الجسدي والنفسي والجنسي والإناث أكثر عرضة للعنف العاطفي والصحي والاقتصادي .ومتساوون في الإهمال. وكلما زاد عمر الزوجين عند الزواج ومدة

الزواج قل العنف ضد الأطفال ولا علاقة بين عدد الأطفال والدخل والعنف ضد الأطفال وان حجم الأسر والتعليم والعمل وباقي العوامل الديمغرافية فإنها تزيد من حدة العنف ضد الأطفال.

المناقشة:

لقد تم تفسير النتائج في ضوء نظرية الاتجاه الايكولوجي متعدد العوامل والذي يرى أن سلوك العنف هو ناتج عن عمليات التفاعل التبادلية بين العوامل الشخصية والموقفية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وقد عرضت النتائج وفق النظم المكون لهذا الاتجاه وهي.

التاريخ الشخصي: ويتعلق بمشاهدة الطفل لسلوك العنف منذ مرحلة الطفولة الناتج عن العنف الأسري، ثم تعرضه للعنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو العاطفي، وانتهاءً بغياب القدوة لدى الطفل والتي توجه سلوكه وتردعه. أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض الأم إلى العنف والعنف ضد الأطفال.

المتغيرات الشخصية والعنف ضد الأطفال تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف ضد الأطفال وكل من: مكان الإقامة وعمر الزوج ومدة الزواج والتعليم والعمل ونوع السكن والدخل. يمكن تفسير وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجين والعنف النفسي الواقع على الزوجة بأن التقدم بالعمر للزوجين في ظل زيادة حجم الأسرة وزيادة متطلباتها الاجتماعية والاقتصادية تعني زيادة الضغوط النفسية الناجمة عن الإعالة، والمتطلبات المعيشية والصحية للأبناء، ومن المحتمل أن تساهم في استخدام العدوان النفسي على الطفل كمخرج لهذه الضغوطات الاجتماعية والمالية التي يتعرض لها الزوجان، وأخيراً فإن التقدم في العمر للزوج مع ما يرافقه من زيادة المتطلبات الأسرية الكثيرة وتعرضه للضغوط النفسية جراء تلك الظروف قد يدفعه إلى اللجوء للتعديات التي تحدث إصابات لدى الزوجة. كما أن التعطل عن العمل تشكل عبئًا اقتصادياً إضافياً على الأسرة، مما يجعل الطفل ضحية العنف النفسي لتواجد الأبوين الدائم بالبيت، وقد التقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البداينة وابوحجلة (قيد النشر) ودراسة روميتو وكرسما (Romito & Crisma, 2003) والتي أكدت وجود علاقة بين العنف والحالة المهنية. ودراسة (Hoffman, 1994) والتي ترى أنه كلما زاد المستوى الاقتصادي والاجتماعي قل احتمالية استخدام العنف ضدها. كما دعم هذه النتيجة مجموعة من الدراسات (درويش، 2001)، ودراسة (ابوعليا، 2000)، ودراسة (الحديدي وجهشان، 2001)، ودراسة (معهد الملكة زين، 2002)، ودراسة (مركز التوعية والإرشاد، 1999).

مدة الزواج:

يمكن تفسير نتيجة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مدة الزواج والعنف ضد الطفل، بأن تأخير سن الزواج يجعل الأبوين أكثر اهتمامًا بالأطفال، خاصة وان فرصة الإنجاب تتضاءل مع التقدم في العمر.

حجم العائلة وعدد الأطفال والعنف ضد الأطفال:

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم العائلة وعدد الأطفال فيها عامة وعدد الأطفال الذكور والإناث خاصة، وعلاقة ذلك بالعنف على الطفل، فيمكن تفسير هذه النتيجة بردها إلى أنه مع زيادة حجم الأسرة وزيادة عدد الذكور والإناث، فإنه من المتوقع زيادة المتطلبات والضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية للزوجين الناجمة عن المتطلبات وخاصة ما يتعلق بمسئوليات تنشئة الأطفال وتربيتهم ومتطلبات الإدارة الأبوية مما يدفع الزوج إلى استخدام العدوان النفسي على الزوجة كأسلوب للخروج من هذه الصراعات. وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة روميو وكرسما (Romito & Crisma, 2003) عن العلاقة بين العنف من الآباء والأمهات وكل من حجم الأسرة ووجود الأطفال. ودراسة ستراوس وآخرون (Straus et al, 1980) والتي أكدت أن الأزواج الذين لديهم عدد قليل من الأطفال لديهم مستوى منخفض من العنف ضد زوجاتهم.

ويلاحظ أن العوامل الشخصية (النظام الشخصي) والعوامل المتاحة للفرد (مثل سيطرة الذكور وتحكمهم باتخاذ القرارات في العلاقات الزوجية والأسرية، بالإضافة لوجود الصراعات والخلافات الزوجية) تساهم بدفع الفرد لسلوك العنف. كما أن عوامل البناء الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية (كالبطالة، والحالة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية) تؤثر في سلوك الفرد وتدفعه للعنف (النظام الوسيط) وأخيرًا نظام القيم والمعتقدات الاجتماعية التي تؤمن بدور الذكور بالسيطرة والعدوان ودور الإناث بالالتزام والخضوع، بالإضافة للقبول الاجتماعي والثقافي لاستخدام العنف في حل الصراعات الشخصية كلها تسوغ العنف وتعززه (النظام الكلي).

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم تحديد التوصيات التالية:

1 - إيجاد برامج تدريبية للعاملين في إدارة حماية الأسر في مجال حل الصراعات الزوجية.

2 - تفعيل التشريعات القانونية الوطنية الخاصة بحماية الطفولة من العنف ومراجعتها؛ حيث أن الذين يتعرضون أو يشاهدون العنف في مرحلة الطفولة من المحتمل أن يكونوا أباء معنفين عندما يُكونون أسرهم الخاصة في المستقبل.

3 - دعوة المؤسسات الإعلامية لتنفيذ برامج زيادة الوعي المجتمعي بمشكلة العنف الأسري عامة، والعنف ضد الأطفال خاصة.

4 - دعوة المؤسسات الاجتماعية لوضع برامج تدريب خاصة حول الإدارة الأبوية وحل الخلافات العائلية بأساليب تربوية وصحية وذلك لخفض العنف ضد الأطفال.

5 - دعوة الباحثين لتنفيذ دراسات في مجال العنف ضد الأطفال لندرة هذه الدراسات في المجتمع الأردني وإجراء دراسات على شرائح اجتماعية أخرى.

6 - إجراء مزيد من دراسات موسعة في مجال العنف الأسرة والصراعات الزوجية.

7 - تصميم نموذج إحصائي علمي شمولي بمعلومات عن ضحايا العنف الأسري وعن الجناة.

المراجع

أ-المراجع باللغة العربية :

1. أبو رمان، ريما، (2002)،**الحكم الخلقي لدى الأطفال المُساء معاملتهم مقارنة بالأطفال غير المساء معاملتهم)**، رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: الجامعة الأردنية، الأردن .

2. أبو نواس ، يحيى (2003). **مقارنة للخصائص النفسية والاجتماعية الاطفال**

الذين تعرضوا لا يقومون والأسباب الذين لم يتعرضوا لها.رسالة ماجستير غير منشورة، مؤتة: جامعة مؤتة. الأردن.

3. توفيق، غنان، (1999). **(سوء معاملة الأطفال في المجتمع الأردني)**، رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: الجامعة الأردنية. الأردن .

4. البداينة، ذياب .(2001). سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية ، **الفكر الشرطي**، مجلد (11)، العدد (1) ص167-214.

5. البداينه، ذياب. (2004). **الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف داخل الأسرة**. المجلس الوطني لشؤون الأسرة: عمان. الأردن.

6. البداينة، ذياب. ابوحجلة، همسة .العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك، دراسة قيد النشر **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، مؤتة، الأردن.

7. خلقي، هند صلاح الدين.(1990). **العلاقة بين الإساءة الجسدية والجنسية للطفل وبعض المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالأسر المسيئة**، رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: الجامعة الأردنية، الأردن.

8. ربيحات، صبري، (1988). **حجم وأشكال الإساءة للأطفال في الأردن.** عمان: إدارة المعلومات والدراسات.

9. رطروط، عادل (2001) **أنماط الإساءة الواقعة على الأطفال من قبل أغلبية أسرهم وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (دراسة على عينة من الحالات الواردة إلى مكتب حماية الأسر في الأمن العام)**، رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: الجامعة الأردنية.

10. الشقور، منال، (2005)، **العلاقة بين الخصائص الشخصية والأسرية وأشكال الإساءة التي تعرض لها طلبة الجامعة أثناء طفولتهم**، رسالة ماجستير غير منشورة، مؤتة: جامعة مؤتة. الأردن.

11. الطراونة، فاطمة. (1999)أشكال إساءة المعاملة الوالدية للطفل وعلاقتها بالتوتر النفسي لديه، وبعض الخصائص الديمغرافية لأسرته التعليم والدخل **رسالة ماجستير غير منشورة. مؤتة: جامعة مؤتة. الأردن**

12. العامري، أروى. (1988) **العنف العائلي في الأردن حجمه ومسبباته**. عمان. مؤسسة شومان.

13. المصري، عامر (2000) **الإساءة الفظية ضد الأطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية (دراسة مسحية)** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة: الكرك، الأردن .

14. المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين. (1995). **المرأة العربية واقع وتطلعات**، عمان: الأردن.

15. وزارة التنمية الاجتماعية(2002). **إحصائيات العنف الأسري مكتب الخدمةالاجتماعية في إدارة حماية الأسرة**، عمان: إدارة حماية الأسرة، الأردن.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية

1. Alekseeva, (2004). **On violence Against children in the home**. Russian Education and society, , Vol. 46, P16. Available on http://search.epnet.com/login.aspx
2. Brewster, M.p. (2002**). Domestic violence theories, Research, and practive**. Implications, PP 23-48.
3. Bronfenbrenner , U. (1977). **Toward an experimental ecology of humen development American psychologist**, 32, 513-531
4. Chalk R. & King P. A. (1998**). Violence in Families: Assessing Prevention and Treatment Programs**. Washington, DC.: National Academy Press. Available on http://books.nap.edu/catalog/5285.html
5. Chornesky, A. (2000). The Dynamics of Battering revisited. Affilia**: journal of Women and Social Work**, 15, 480-501
6. Goode, W.J. (1971). Force and violence in the family**. Journal of marriage and the family** , 33,624-636 .
7. Heise, L.L. (1998). Violence against women: An integrated, ecological framework. **violence against women** , Vol. 4,No 262-290.
8. Kapp, clave. (2001). **violence against children widesprad, says human rights report. Lancet**; vol. 358, ½ p,1c. charts Available on. http://search.epnet.com/login.aspx
9. Lenton ,R.(1995). **Power versus feminist theories of wife abuse** .
10. Makhoul, Jihad shayboub, Rawan Jamal , Jinan. (2004). **Violence, Jkournal of children and poverty** ,Vol 10, P131, 17P. Available

on http://search.epnet.com/login.aspx

11. Mieke,K .(2003).**Physical child abuse and social change**: Judicial intervention in families in the nether lands ,1960.1
12. O`leary, R.D.(1995). **Through A psychological Lens: Personality traits**, personality disorders and level of violence. In R. Gelles and D. loseke (EDS), Current controversies on family violence , Pp.7-31. Newbury Park, CA: Sage.
13. Robertson, I. (1987). **Sociology**. New York: Worth Publishing, Inc.
14. Wallace. H. (1998). **Victimology**: Legal, Psycological, and social perspectives, Boston : Allyn and Bacaon .
15. Wallace. H .(1998). **Victimology**: Legal, Psycological , and Social Perspectives , Boston : Allyn and Bacon
16. WHO. (2002). **World Report on Violence and Health** ,Edited by Etienne, G. Krug, Lindal. Dahlberg, James A. Mercy, Anthony, B. Zwi and Rafael Lozano. Geneva: WHO.